جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة

د. أنور ماجد عشقي

٢٠٠٦

الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة

د. أنور ماجد عشقي

١ . الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة

١ .١ العولمة وتحدياتها الأمنية للأمة العربية

مقدمـة

العولمة تمثل واحداً من أهم التحديات الحضارية، فهي لا تعدو عن كونها فرض نمط من أنماط الحضارة على باقي الأمم والشعوب، فإذا كانت الحضارة هي ما نفكر، فإن المدنية هي ما نطبق، لأن الحضارة كما يقول (ارنولد توينبي) المؤرخ البريطاني الكبير (ماهي إلا تجسيد لفكر الأمة).

لقد تحول العالم اليوم من الصراع بين الأيديولوجيات إلى الصراع بين الحضارات، الصراع اليوم بدأ بين العولمة كثقافة غربية أمريكية توظف لمخططات الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية ورعاية لمصالحها على حساب مصالح الحضارات الأخرى وثقافة عربية إسلامية عميقة الجذور، لكنها تخلفت عن مواكبة العصر، فالأمة العربية وحدت نفسها في مواجهة العولمة، ولابد من وجود استراتيجية أمنية عربية لمواجهة العولمة، وكي لا تذوب الأمة في العولمة، فإنها مطالبة بأخذ ما فيها من علم ومعرفة مما لا يتعارض مع ثوابت الثقافة العربية والإسلامية.

فالعولمة إلى جانب الثقافة تقوم على عولمة اقتصادية، وعولمة سياسية، وعولمة عسكرية، وعولمة أمنية، وعولمة تقنية.

١ .١ .١ عولمة الأمن الأمريكي

إن الحضارة الأمريكية إذا جاز هذا التعبير، ماهي إلا حضارة غربية اكتسبت مكوناتها من مختلف الحضارات الإنسانية، ثم صبغت بصبغة

أمريكية، فهي اليوم تحتفظ لنفسها بحق السيادة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وتداعي الشيوعية، فحاولت أمريكا أن تفرض الثقافة الغربية، وبشكل خاص قيم الأمريكية على مختلف الأمم والشعوب اعتقاداً منها بأن السلام لن يتحقق إلا بانتشار القيم الديمقراطية الغربية، وهو ما جاء في كتاب (العولمة وأبعادها الاستراتيجية)، لهذا ارتبط الأمن القومي الأمريكي بالسياسة الخارجية الأمريكية، وبشكل خاص في العقد الأخير من القرن الماضي، لكنه بلغ ذروته مع أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م التي فجرت الصدام مع الإرهاب الدولي .

بعد منتصف السبعينات بدأت الخطوط العريضة لسياسة الأمن القومي لدى الإدارة الأمريكية الجديدة في الظهور، فلم تحدث هناك تغيرات جذرية في سياسة الرئيس فورد، لكن الرئيس جيمي كارتر قدم بعداً واسعاً للاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، فأوجد ما يعرف بالتوازن النووي والتقليدي مع المعسكر الاشتراكي، وسعى في نفس الوقت إلى التعاون الاقتصادي والسياسي مع الاتحاد السوفيتي .

وضع المخططون الاستراتيجيون في الولايات المتحدة الأمريكية التهديد في أعلى سلم الأولويات، فكان التهديد الذي ينتابهم يشمل في مفهومهم مختلف الدول التي تشكل الخطر الأعظم على سلامة وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبر التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة هو الذي يشمل الأصدقاء والحلفاء مثلما يشمل الأعداء المحتملين . وحيث أن الاقتصاد العالمي يعمل ديناميكياً بشكل غير عادي، فإن توازن القوى الكوني لا يصلح أن يكون قاعدة للاستراتيجية القومية .

١ ـ التحول في المعتقد العسكري

ترسخ المعتقد الاستراتيجي للولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية فيما يعرف باسم (استراتيجية الرعب المتوازن) الذي يدخل في مفهومه الإرهاب المرتبط بالمعسكر المعادي، وظل كذلك دون تغيير حتى عام ١٩٨٢م.

بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوخى تصعيد كفاءتها العسكرية للمستوى المتوازي مع كفاءة الاتحاد السوفيتي، أصبحت منذ عام ١٩٨٢م تعتمد على استراتيجية التفوق النووي على الاتحاد السوفيتي البائد عبر التطور التقني المتقدم لمواجهة الصواريخ النووية السوفيتية.

من هنا تطور مفهوم المعتقد الاستراتيجي، وانتقل من دلالته العسكرية المحضة إلى دلالة سياسية تقوم على الأيديولوجية الفكرية الأكثر أهمية داخل حدود جغرافيتها السياسية، بحيث أصبحت هذه الأيديولوجية قادرة على التحكم في الواقع السياسي والاجتماعي لبلد أو جماعة بشرية معينة، وأصبحت تلعب دوراً أساسياً في صياغة ضمير الجماعة، وفكرها الذي يواجه الأطراف التي تشكل تحديات لها، فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تتجه نحو الانفراد، مما يهددها بالعودة إلى العزلة النفسية التي قد تفرض عليها عزلة جغرافية، إن الولايات المتحدة اختارت الاعتصام خلف حجب دفاعية ايجابية استراتيجية، تربطها بسلامة الحرم السكاني والبشري مما استنبت لها أعداء كثر، ساهمت الآلة الإعلامية في إيجادهم، كما ساهمت في ذلك سياستها الاستقلالية تجاه دول العالم، بالإضافة إلى التحيز لإسرائيل.

لقد تقدم صناع السياسة الأمريكية بدراسات عديدة استطاعت توجيه السياسة الأمريكية نحو قناعة بأن قدر الولايات المتحدة والشعب الأمريكي يكمن في امتداد الأمن القومي للأمة من نصف الأرض الغربي إلى آلاف الأميال بعيداً عن الأراضي الأمريكية، وكي تتمكن أمريكا من الحفاظ على الأمن القومي لأراضيها وشعبها، ألزمها ذلك السعي للحفاظ على الاستقرار والسلام في عدد من المناطق البعيدة في أوروبا والشرقين الأدنى والأقصى.

هذه الدراسات، ساهمت في ترسيخ الاعتقاد بأن أمن الولايات المتحدة يمتد ليشمل أمن القارة الأوروبية من سواحل بحر قزوين حتى شواطئ المحيط الأطلسي، وفي المقابل فإن استقرار مجموعة دول المحيط الهادي، وعلى رأسها اليابان تأتي في المرتبة الثانية، يليها الشرق الأوسط، وعلى رأسها إسرائيل.

٢ ـ الحرب الاستباقية

وعلى الرغم من أن حكماء أمريكا الاستراتيجيين، رأوا أنه ينبغي أن تحافظ واشنطن خلال القرن القادم على سياستها في عدم السماح بانفجار أي نوع من النزاعات الإقليمية، إلا أننا نجد الإدارة الأمريكية الجديدة قد جازفت بتفجير صراع عرقي، في ظل مضمون الإرهاب متخذة من استراتيجية الردع للدفاع عن أمنها، وهو ما عرف بمصطلح (الحرب الاستباقية) مما أعتبره بعض المحللين الأساس الاستراتيجي للقرن الحادي والعشرين, وربطوه بالزعامة الأمريكية التي نجدها تسعى للسيطرة على العالم خلال القرن القادم.

إن مخاطر وتهديدات القرن الحالي تكمن في تغيير مفهوم الردع إلى مفهوم الحرب الاستباقية، واستبدلت العدو الاشتراكي بالإرهاب، هذا الاستبدال جعل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه ثلاثة أنواع من التهديد وفق منظورها هي:

١ ـ الدول التي لا تزال تمتلك الإمكانات اللازمة لتهديد المصالح الأمريكية على مستوى أقاليم العالم، ويأتي على رأس هذه الدول الصين وروسيا.

٢ ـ التهديدات الدولية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتهريب السلاح والمخدرات، وتزييف العملات، وفقدان السيطرة على هجرة اللاجئين، وأخيراً التهديات البيئية.

٣ ـ الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الدول الخارجة على القانون التي عرفت باسم (الدول المارقة)، والتي يمكنها استخدام هذه الأسلحة لتهديد المصالح الأمريكية، أو تهديد المواطنين الأمريكيين في الداخل.

هذه التهديدات دفعت بنظرية الأمن القومي إلى اتجاه آخر يكمن في تخطى حشد السلاح الرادع إلى الانتشار الواسع للقوات الأمريكية على مساحة واسعة من العالم، حتى لو لم تكن هذه القوات قادرة على التدخل في حالة الضرورة.

يضاف إلى ذلك السعي إلى تأسيس شبكة عالمية لمواجهة الإرهاب، ودعم اتفاقات تبادل المجرمين، وإعادة النظر في بعض الأوضاع القانونية والدولية، التي توفر لهم الدعاية والحماية والتصدي للدول الراعية للجماعات الإرهابية.

٣ ـ الإجراءات اللازمة لمحاربة الإرهاب

لقد اعتمدت الولايات المتحدة عدة إجراءات لمحاربة الإرهاب هي :

١ ـ عدم تقديم تنازلات للإرهابيين مهما كانت الضغوط عليها .

٢ ـ ممارسة الضغوط على الدول الراعية للإرهاب .

٣ ـ استخدام كافة الوسائل والأدوات القانونية والعسكرية لمعاقبة الإرهابيين .

٤ ـ معاونة الحكومات التي تخوض غمار المواجهة مع الإرهاب .

١ .١ .٢ عولمة الأمن وتوازن القوى

في أعقاب الحرب الباردة سادت عدة توقعات من أهمها دخول الأمن في سباق العولمة بعد أن اتضحت معالمها الاقتصادية والثقافية والتقنية ، وبعد أن تحددت أبعادها العسكرية والسياسية .

إن السبب في هذا الاعتقاد هو ظهور القاعدة التي تقول إن نظاماً اقتصادياً محلياً كان أو عالمياً لا يمكنه العمل دون حماية عسكرية إلى جانب الحماية السياسية اللتين توفران له المناخ الأمن ، لهذا أصبح الأمن عنصراً متوازناً للعناصر الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية .

١ .١ .٣ مستقبل البيئة الأمنية في العالم العربي

مع نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ ازدادت حدة التوترات والمخاطر المهددة للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ، كما أدى النزاع بين الدول العربية إلى حدوث اختلال في الأمن والاستقرار, ونجم عن ذلك توترات وقلاقل وحروب في الأمن السياسي في المنطقة العربية .

لقد أدى انهيار عملية السلام على أرض فلسطين، وما أعقبه من موجات عنف إلى إشعال مشاعر العداء للغرب في سائر أنحاء المنطقة، كما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل قد زاد من احتمالات الصراع بين البلدان المتنافسة.

١ .١ .٤ سقوط العراق والجوار الاستراتيجي:

إن سقوط بغداد، وتواجد القوات الأمريكية بكثافة في المنطقة، كون ما يعرف بالجوار الاستراتيجي، فقد كانت الدول في المنطقة تنقسم إلى قسمين، دول مهددة تشكل خطراً على دول أخرى تقع تحت التهديد، ما دفع بهذه الدول إلى التركيز على أمنها الخارجي، فوفرت لذلك الميزانية الكافية لشراء السلاح من الخارج، وبوصول القوات الأمريكية وتواجدها في العراق والخليج تحولت الدول التي تمارس التهديد إلى دول تشعر بالتهديد، ما أدى إلى تغيير خطابها السياسي، وهذا ما أشاع الاطمئنان لدى الدول التي كانت تشعر بالتهديد، وحدا بها إلى تقليص إنفاقها على الآمن الخارجي والتوسع فيما يتعلق بالأمن الداخلي والتنمية، كما أن الدول المهددة بدأت تتخلى عن تهديداتها لما يجاورها من الدول لهذا نجد أن سوريا انصاعت للخروج من لبنان، وإيران خففت من لهجتها تجاه دول مجلس التعاون، والتراجع عن تخصيب اليورانيوم للأغراض الحربية، وإسرائيل قبلت بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١ .١ . ٥ التطورات المحلية

إن التطورات التي حدثت في الحقبة الأخيرة قد ساهمت في الإحساس بعدم الأمن والاستقرار في المنطقة، فقد بدأ جيل جديد من القادة في بتسلم

السلطة في بعض البلدان دون أن يكون لهؤلاء القادة قدرات أو مهارات قيادية كافية، ودون استناد لقواعد تأييد شعبية، كما أن التوسع في تعليم المرأة أدى إلى إشاعة روح التحدي لدى القوى الاجتماعية والتقليدية المتسلطة، كما أصبح التطور التقني في مجال المعلومات مثل الفضائيات بالغ التأثير من خلال ما يطرح أمام الجمهور من آراء ووجهات نظر متباينة حول الأمور السياسية والاجتماعية.

هذه التطورات سوف تؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالآثار البعيدة لهذه التحولات سوف تكون إيجابية في المنظور الديمقراطي والعدالة وحقوق الإنسان، إلا أنها قد تورث في المدى القريب اضطرابات سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى تهديد للأمن والاستقرار إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه المتغيرات.

١ .١ .٦ عدم الاستقرار ومخاطره

إن عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية سوف ينجم عنه أخطار كبيرة ليس على الدول العربية وحدها، بل على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

فالعالم العربي لعب دوراً رئيسياً في سياسة الولايات المتحدة أكبر مما كان عليه من قبل، فالولايات المتحدة تعتمد على شركائها الاستراتيجيين في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية ومصر وقطر وإسرائيل في محاربة الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول التي صنفتها بالمارقة، فخسران بعض الشركاء الأساسيين نتيجة لتغيير الأنظمة أو ازدياد وتيرة العداء لأمريكا، يمكن أن يحد من قدرة الولايات المتحدة على مكافحة

الإرهاب في العالم العربي. مما قد يؤثر على استقرار أسعار النفط وامداداته، وبشكل خاص للدول الأوروبية التي تعتمد بشكل رئيسي على نفط الشرق الأوسط. . إن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة قد يضر باقتصاد كثير من دول العالم.

١ .٢ النظرة المستقبلية للأمن القومي العربي

تولى مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية دراسة الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي لاستشراف التهديدات والمخاطر المستقبلية للاستقرار الأمني، والآثار المحتملة، وهذه الدراسة قام بها فريق من المركز (Mesc) برئاسة اللواء الركن متقاعد الدكتور أنور ماجد عشقي، وقد ركز بصورة خاصة على الآتي:

١ .٢ .١ بطء الإصلاح ومحدوديته

ذكرت الدراسة أن العالم العربي تنتشر فيه النظم الفردية التي وقعت تحت ضغوط القيام بالإصلاح السياسي لمواكبة المتغيرات على الساحة العالمية، وذلك بالتخفيف من الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام وأدوات التعبير العامة، فاستجابت بعض الدول لهذه الضغوط فمنحت مواطنيها حرية التعبير، وحرية الاجتماع، لكن خطواتها نحو الإصلاح الديمقراطي كانت بطيئة ومحدودة، فركزت بعضها على مستوى تطوير المؤسسات الديمقراطية مثل المؤسسات والمجالس التشريعية المنتخبة، كما عمدت بعض هذه الدول إلى السماح لمواطنيها بالمشاركة في بعض المؤسسات المدنية التي تبقى مرتبطة بالدولة، ولا تمثل مصالح ذات جذور واسعة، لكن الاستمرار في منح الحريات سوف يزيد من شهية الجمهور، وينمي لديه المطالبة بالإصلاح السياسي، ويمكن أن يؤدي إلى تغيير ديمقراطي بعيد المدى.

١ .٢ .٢ التردي الاقتصادي والأمني

فشلت محاولات الإصلاح الاقتصادي، كما باءت محاولات إيجاد فرص العمل واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى العالم العربي بالخسران، وقد حالت الديون الباهظة على بعض الدول العربية بالإضافة إلى الضرائب الكبيرة والفساد الحكومي دون النمو الاقتصادي، وأصبحت معظم هذه الدول تعاني من البطالة، والفقر، والطلب الكبير على المياه النقية، والامدادات المحلية بالمواد الغذائية، وسوف يفاقم النمو السكاني من هذه المشاكل في السنوات القادمة مما يضطر هذه الدول إلى استيراد الغذاء بشكل أكبر، فيضطرها إلى الاستثمار في مشاريع فنية مكلفة للحصول على المياه.

إن التدهور الاقتصادي سوف يقلل من ثقة الجمهور في قادتهم، مما يزيد من احتمالات عدم الاستقرار، كما أن الشباب الفائض بدون عمل سوف يتحول إلى أرض خصبة للتطرف ودعاة التخريب.

إن الإصلاحات اللازمة لتحسين الاقتصاد مثل الأنظمة الحكومية المنوعة والقليلة التي تصدرها بعض الدول العربية والمحاسبة والمراقبة المتزايدة قد تؤدي إلى عدم استقرار الأنظمة بسبب ما تحدثه من إغضاب لأصحاب المصالح ومراكز النفوذ.

ومركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية يرى ضرورة تشجيع المؤسسات الخيرية للتحول إلى مؤسسات تنموية غير ربحية، مما يمكنها من استيعاب الشباب والخريجين، وتخفيف الخدمات على المواطنين من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس وغيرها.

والمملكة من أكثر المرشحين لهذا الدور بسبب عدم تقبل السعوديين للفوائد البنكية، مما ساعد في ارتفاع أرباح البنوك بشكل يفوق التصور، وهذا ما يفتح المجال للقروض بدون فوائد للشباب الذين يتقدمون بمشاريعهم غير الربحية ذات الجدوى الاقتصادية، فيحصلون على ما يؤهلهم للحصول على قروض دون فوائد، مما يساعد على نشر هذا النوع من المشاريع التي تمتص الشباب الذي لا يجد عملاً.

١ .٢ .٣ تنامي الأمن الداخلي:

إن المؤسسات العسكرية في العالم العربي سوف تكرس بشكل أكبر للسيطرة على الأوضاع الداخلية بدلاً من الدفاع الخارجي، وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من حدة التهديدات الداخلية، مما يضطرها إلى تكريس أهم مواردها للمهام البوليسية مثل قمع المظاهرات، وسوف تسعى الأنظمة إلى إحكام سيطرتها، مما يكون على حساب صلاحيات قوات الحدود، وستكون القوات المسلحة أقل فاعلية في الدفاع الخارجي، وسيكون لهذا المنحى والاتجاه النمطي نتائج ذات أبعاد معقدة مما يتطلب مزيداً من الأعباء على الدول الصديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها التي تتولى الدفاع الخارجي لتوفير الفرص اللازمة للدولة العربية للتفرغ لكسر شوكة الجماعات الإرهابية داخل الحدود، مما يقلل من شراء السلاح للدفاع الخارجي، وتوفير الميزانية المناسبة للدفاع الداخلي.

وهذا يتطلب من وزارات الداخلية والمخابرات إعادة النظر في نظامها الإداري، وتوزيع المهام، ولابد من التحول إلى الإدارة الاستراتيجية، حتى لا تكون هناك ارتباكات إدارية.

١ .٢ .٤ القيادات الجديدة وسلبياتها

خلال العقد الماضي تسلمت السلطة في العالم العربي قيادات جديدة وشابة أقل خبرة، وأكثر جهلاً باللعبة الدولية، فقد تغيرت القيادات السياسية في كل من الجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا وقطر والإمارات العربية المتحدة وفلسطين، وهناك قيادات متوقعة في مصر مما يجعلها في حاجة إلى التركيز على بناء التأييد الشعبي لأنظمتهم مما يدعوهم إلى التخفيف من حدة الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم التأييد في تقديم التنازلات العربية لإسرائيل في محادثات السلام القادمة، وهؤلاء القادة قد يرتكبون أخطاء في السياسة الخارجية، أما بالمبالغة في تقدير قوة بلدانهم أو لتملق شعوبهم أو بمحاولة تخويف خصومهم أو بالاعتماد على التأييد الدولي الذي يتبين لهم فيما بعد أنه لا يمكن الاعتماد عليه، هذه الحسابات السياسية الخاطئة قد تؤدي إلى إحداث قلاقل وتوترات بين الدول، مثل ما يحدث في قطر اليوم.

إن على الدول العربية التخفيف من كراهية شعوبها للولايات المتحدة الأمريكية، والإقلاع عن الشعارات المستفزة مثل حرق العلم الأمريكي، وشتم الأمريكيين، ولا بأس من انتقادهم، بل يجب أن يكون ذلك.

١ .٢ .٥ أهمية الطاقة في الأمن القومي

يمتلك العالم العربي ٧٠٪ من احتياطات النفط والغاز، وبهذا يسيطر على السوق الدولية للطاقة، ولابد من توظيفه سياسياً واستراتيجياً، ومع هذا فلابد من الأخذ في الحسبان، ومن المتوقع أن تتحول الولايات المتحدة وأوروبا إلى النفط الروسي في السنوات القادمة، وهذا يقتضي ممارسة

الجذب لهذه الدول وإجادة اللعبة السياسية، وإذا نظرنا إلى ازدياد الحاجة لدى الصين والهند وكوريا للبترول العربي، لكن الولايات المتحدة لا ترغب في توجه الدول العربية لهذه الأسواق لأن الصين وكوريا وروسيا من الدول المصدرة لأسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ، مما يسهل عملية نقل هذه التقنيات إلى الدول العربية، وصعوبة السيطرة الأمريكية عليها.

فعلى الدول العربية أن ترسم سياسة استراتيجية للنفط ليكون أداة لتحقيق الأمن القومي.

٦. ٢. ١ تكنولوجيا الاتصالات والأمن القومي

إن التقنيات المتقدمة كالإنترنت يشاع استخدامها في الدول العربية لدى الشرائح الأكثر ثراءً وثقافة، أما الفضائيات والفيديو والفاكس، فهي الأكثر انتشاراً، ولهذه الوسائل الأثر السياسي العميق، لأنها تسمح بالتداول السريع والرخيص للمادة المطبوعة خارج سيطرة الإعلام الحكومي والأجهزة الأمنية كما أنها لا تخضع لدور النشر المنضبطة، فهذه الوسائل تزود الجمهور بالآراء المتعددة حول السياسة والأحداث الدولية، كما توفر المنابر المتاحة للنقاش والحوار، مما يضطر الحكومات إلى اتخاذ خطوات أكثر للعمل على اجتثاث الفساد، كما يمكن أن ترد الحكومات على هذه التغيرات بأن تصبح أكثر تسلطاً، وقد تتجه نحو الترهيب والقوة، كما تحاول منع الجمهور من الوصول إليها، مما قد يخلق نوعاً من الصدامات أو لوناً من ألوان الضيق والتمرد.

وهنا يجب أن تدرس هذه القضايا بعناية، وأن يجري التعامل معها نفسياً ودينياً والعمل على إنماء الحس الوطني لدى الجماهير كسبيل من أهم السبل الوقائية.

١ .٢ .٧ الاستمرار في تطوير أسلحة الدمار الشامل

لقد زادت إمكانات الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وسعي الدول العربية إلى الحصول عليها، وذلك بسبب التهديدات الإسرائيلية، والتهديدات الإيرانية المتوقعة.

إن استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة يترك آثاراً خطيرة، ويورث تهديدات للأمن القومي العربي، كما يحد من حرية الولايات المتحدة الأمريكية في التصرف، إن حصول الجماعات الإرهابية عليها قد يهدد أمن الدول العربية وأصدقائها، لهذا يجب أن تتعاون الدول العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية لمنع انتشار هذه الأسلحة في الدول العربية ودول الجوار، ونزعها من إسرائيل بحلول السلام، ولا يتأتى ذلك إلا بحصول الفلسطينيين على دولتهم المستقلة.

إن الإرهاب البيولوجي يوشك على الظهور في الساحة الدولية، ما يغير من موازين المكافحة والحرب على الإرهاب، وهو ما حذرت منه فرنسا في ٢٠ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١ مارس ٢٠٠٥م.

١ .٢ .٨ التوازن بين الاستقرار السياسي والإصلاح

إن التجربة الديمقراطية في العالم قد بينت أن التحول إلى الديمقراطية قد يؤدي إلى فتح الأبواب أمام القوى الأصولية لإشاعة الاضطرابات والفوضى، لكن الالتزام بالثوابت الإسلامية، وفتح أبواب الحوار يخفف كثيراً من التحديات الأصولية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى تحقيق الاستقرار السياسي في الدول الصديقة حتى لو كان ذلك على حساب الإصلاح الديمقراطي،

لكنها اليوم وبعد أحداث ١١ سبتمبر وجدت أن الاستقرار السياسي دون إصلاحات ديمقراطية قد هيأ الأجواء للتطرف والإرهاب.

وللمحافظة على الأمن القومي في الدول العربية لابد من التحول الحكيم للإصلاح الديمقراطي مع إيجاد التوازن اللازم مع الاستقرار السياسي.

١ .٣ الأمن العربي في عصر العولمة:

ليس لباحث في الاستراتيجية الأمنية أن يكون بمنأى عن البحث في التحديات التي تواجه الأمة، وليس عليه أن يتجاهل مفهوم الأمن القومي ورسالته كما تبلورت في الدراسات الاستراتيجية، لأن الأمن القومي ما هو إلا إيجاز شامل لمجمل التحديات التي تواجهها دولة موحدة أو عدة دول في أمنها ومصالحها أما الأمن فهو فقدان الشعور بالخوف والتهديد وانتفاء للاحساس بالخطر، وهو الذي يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الاقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح، والقيم ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

١ .٣ .١ الأمن القومي والتفكير الاستراتيجي : National Securityy and Strategic thinking

يجمع المفكرون الاستراتيجيون على أن الأمن القومي يجب أن يحتل مكانته في التفكير الاستراتيجي السياسي والعسكري، لهذا جعلت الدول من أمنها القومي هدفاً استراتيجياً أعلى، لأن التحديات التي تواجه الأمم تختلف باختلاف العصور والأزمان فتتأثر بالحوادث والمتغيرات

والاختلافات، لهذا يجب أن لا يجزأ الأمن القومي العربي، وأن يكون موحداً بعيداً عن الاختلافات.

١ .٣ .٢ الأمن القومي والسياسة الخارجية: National Security and Foreign Policy

يعتبر الأمن القومي المحور الأساسي للسياسة الخارجية للدولة والأمة، لأن السياسة الخارجية هي السلوك الخارجي الذي تتبعه الدولة انطلاقاً من مفهومها لأمنها القومي، ويؤكد بعض الاستراتيجيين على ضرورة النظر في مجمل العلاقات الدولية من وجهة نظر أمنية، ولتحقيق الأمن القومي العربي لابد من توحيد الأسس للسياسة الخارجية.

١ .٣ .٣ الأمن القومي والتحديات: National Security Challenges

تواجه الدول تحديات عديدة لأمنها الداخلي وأمنها الخارجي، فالأمة العربية تواجه صراعاً مريراً مع إسرائيل، هذا الكيان الذي زرعته بريطانيا ليفصل شرق الأمة العربية عن غربها لمنعها من الوحدة، ولإثارتها ضد بعضها كما فعل اليهود طوال قرن ونصف من الزمان في المدينة المنورة قبل الهجرة بين الأوس والخزرج حتى جاء الإسلام وأرسى عليه الصلاة والسلام قواعد الأمن القومي، من خلال إصلاحات جذرية، فوضع الصحيفة التي كانت تعتبر أول دستور في التاريخ يحتوي على ٤٥ مادة دستورية جمع بها كل الفرقاء، وحدد مسؤولياتهم، وبهذا أنهى عقوداً من الصراع في المدينة المنورة، كما آخى بين المهاجرين والأنصار للقضاء على التناقضات الثقافية، وبهذا حول النبي ﷺ الانتماء من القبيلة إلى الانتماء إلى الوطن، فالإصلاح هو أول دعامات الأمن القومي.

كل ذلك أنهاه النبي صلى الله عليه وسلم في عام واحد. بعدها استعد لمواجهة التحديات الخارجية، كان التحدي في البداية من قريش، فكانت غزوة بدر وأحد، ثم تحولت التحديات الخارجية إلى الجبهات الثلاثة في غزوة الخندق، فكان من الجنوب كفار قريش كأعداء تقليديين للنبي صلى الله عليه وسلم، ومن الشرق بني أسد وعطفان، وهم أشبه بالمرتزقة يهاجمون المدينة في مقابل إنتاج خيبر، ومن الشمال كان اليهود في خيبر وفدك ووادي القرى وتيماء، فكانوا قوة تحريض وتمويل.

إن الأمن القومي يعتبر المحور الأساسي للسياسة الخارجية سواء كان للدولة أم للأمة، لأن السياسة الخارجية هي السلوك الخارجي الذي تتبعه الدولة انطلاقاً من مفهومها الذاتي لأمنها القومي وأساليب حمايته والدفاع عنه، ويؤكد الاستراتيجيون وجوب النظر في مجمل العلاقات الدولية من وجهة الأمن القومي.

١ ـ التحديات الخارجية :External Challenges

تواجه الأمة العربية صراعاً مصيرياً مع إسرائيل كما تواجه أطماعاً من دول الجوار بالإضافة إلى التحديات من بعض الدول الكبرى بسبب موقعها الاستراتيجي ومكامن الطاقة ومواردها الأولية.

٢ ـ التحديات الداخلية: Local (Interior) Challenges

تمثل التحديات الداخلية الخطر الأكبر، وهذا يتطلب الاهتمام بالوحدة الوطنية، لهذا يتطلب الأمر وجود أهداف استراتيجية توحد جميع فئات المجتمع كما توحد الدول التي تتكون منها الأمة، ولابد من إزالة التناقضات بين الدول العربية، فالدول الأوروبية لم تنه حالة العرب بينها إلا بعد أن بحثت في القوائم المشتركة وأنهت العدوان فيما بينها.

واليوم تشكل المطامع العربية أهم التحديات بالإضافة إلى الإرهاب التي أخذ يتهددها من الداخل والخارج.

٣ ـ تحديات التنمية : Developmental Challenges

إن من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول العربية هي مشاكل التنمية بكل صدورها الاقتصادية والاجتماعية، فالعلاقة بين التنمية الأمن علاقة وثيقة، فالأنماط التي تتخذها التنمية من حيث الشكل وتهيئة الموارد الاقتصادية والتشريعية في المجتمعات تنعكس آثارها على الأمن.

٤ ـ التخطيط الأمني : Security Plan

لا تزال الدول العربية تتعامل أمنياً بردود الفعل، فغياب التخطيط الأمني الشامل يشكل قلقاً للأمة، كما يؤكد على عجز الأمة في التخطيط القومي للأمن العربي، وذلك بسبب انعدام مراكز الدراسات الاستراتيجية، فالمراكز التي تحمل هذا المسمى هي مراكز لا تخضع للمعايير العلمية، فهي أقرب إلى الاستشارات منها إلى الدراسات الاستراتيجية.

لهذا كانت دراسة الأمن القومي كفيلة بفتح الأبواب أمام كل الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتطلب طرحها للحوار بين رجال الفكر وصناع القرار إي بين ما يملكون الأفكار، ومن يملكون تطبيقها.

١ .٣ .٤ تطور المفاهيم للأمن القومي

في أعقاب الحرب العالمية الثانية عاشت الأمة العربية مرحلة دامت خمسين عاماً، سادتها مدرسة أمنية اعتمدت (المفهوم العسكري الاستراتيجي للأمن)، وهذه المدرسة تربط بين الأمن القومي والقوة

العسكرية، فالأمن يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة أما بعدم التضحية لتجنب الحرب أو بالمحافظة على مصالحها بالحرب، وهذا التصور ينتمي إلى مدرسة الكاتب الأمريكي (وولتر ليبمان) الذي طرح نظريته عام ١٩٤٣ عندما قال: (إن الدولة ستكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وتكون قادرة عند التحدي على المحافظة على تلك المصالح بالحرب)، وهذا يدل على أن الأمن مرتبط بقدرة الدولة لحماية مصالحها المشروعة سواء بعدم التضحية لتجنب الحرب أم بالمحافظة عليها بالحرب.

وعلى هذا فإن المصالح تعتبر لصيقة بأمن الدول، وبناءً عليه تكون الدولة على استعداد لخوض الحرب دفاعاً عن كيانها ومكتسباتها.

أما دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية الصادرة عام ١٩٦٧ فتقدم مفهوماً آخر للأمن القومي يظهر في التعريف الذي اعتمدته دائرة المعارف إذ تقول: (يعني الأمن القومي قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية).

وإذا نظرنا إلى دائرة المعارف البريطانية وجدنا أنها تعرف الأمن القومي في مادة الأمن الدولي International Security هو (إن الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة عليها بواسطة قوة أجنبية).

فالأمن القومي يرتبط ارتباطاً كاملاً بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهومي الردع والقوة، كما أن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي تهديدات ذات طابع عسكري، ومصدرها على الدوام خارجي، ومن ثم يجب مواجهتها من خلال تعظيم القوة العسكرية على أن تكون الدولة على استعداد لمواجهة أي تهديد عسكري، فمسؤولية الأمن تتولاه الجيوش وأجهزة الأمن والمخابرات التابعة للدولة.

ومع هذا فإن هذا المفهوم تعرض لعدة انتقادات أهمها التهديدات التي تواجهها الدول والمجتمعات، وبشكل خاص الدول النامية، فالتهديد ليس عسكرياً على الدوام، بل هناك تحديات أخرى لا تقل عنها أهمية مثل عدم الاستقرار السياسي، وعدم التكامل الاجتماعي، والحروب الأهلية، والجوع، وفشل خطط التنمية، كما ارتبطت بذلك تأثيرات التقدم العلمي والتقني في مجالات الحرب، وأدوات الاتصال، وازدياد التبادل التجاري والاقتصادي، فالتهديد العسكري ليس هو التهديد الوحيد في العلاقات الدولية.

ومن أبرز الذين انتقدوا المفهوم العسكري للأمن هو وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت ماكنمارا الذي أصبح فيما بعد رئيساً للبنك الدولي الذي أبرز المفهوم الاجتماعي للأمن في كتابه (جوهر الأمن) فقد قال: (الحقيقة أن الإنسان المعاصر لازال يتصدر الحرب والسلام في نفس العبارات التفكيرية كما كان يفعل أجداده ويبدو أن الأجداد فشلوا فشلاً ذريعاً في تجنب الحرب وإقرار السلام، فنحن لا نزال نميل إلى الافتراض بأن العنصر العسكري هو الذي يحقق الأمن), وذكر بأن جوهر الأمن ينبع من وجود نظام متناسق للمعتقدات والمبادئ المشتركة في المجتمع، وهذه العناصر هي الأساس الحقيقي للأمن، وليس المعدات العسكرية، ففي الدول النامية التي تواجه تحديات عملية التنمية والتحيز الاقتصادي والاجتماعي، فإن الأمن ينبع أساساً من التنمية. فالأمن ليس هو المعدات العسكرية، وأن كان يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية، وأن كان قد يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، وأن كان قد يشمله، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، لهذا نجد أن الأمن قد أصبح عزيزاً في الدول النامية بسبب عدم التنمية.

ولأن الأمة العربية في مجملها دول نامية فإن ضعف التنمية يتسبب كثيراً في غياب الأمن القومي، فالإصلاح السياسي يحقق الأمن، لأن الإصلاح السياسي يتوخى رفع الظلم وتحقيق العدالة بين المواطنين، وهذا ما أكد عليه القرآن الكريم : ﴿ **الذينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾(سورة الأنعام)، وكذلك الأمن الغذائي والتنموي، فالله عز وجل يقول في سورة قريش : (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، فاليابان تشعر بالأمان دون أن يكون لها جيش قوي، وكذلك الحال في الدول الاسكندنافية وسويسرا كما أن التسليح القومي وحده لم يوفر الأمن للاتحاد الروسي بسبب غياب العدالة، وعدم توفر الاقتصاد القوي، ومع هذا فإن القوة العسكرية تشكل ضرورة أساسية.

١ .٣ .٥ مفهوم الأمن القومي وتطبيقه على الأمة العربية

ارتبط مفهوم الأمن القومي بالدولة، لأن سياسات الأمن تتطلب أمور ثلاثة :

١ ـ تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.

٢ ـ تحديد التحديات التي تواجه الدولة التي تتكون منها الأمة، والوصول إلى اتفاق عليها.

٣ ـ رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح والقيم اللازمة لمواجهة المخاطر المتوقعة.

٤ ـ بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات .

إن تحقيق هذه المتطلبات يقتضي وجود سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد يتطلب الاتفاق مع دول الجوار. وهذا لا يتأتى إلا

من خلال خطة استراتيجية بعيدة المدى تتفق عليها الدول العربية، بحيث تفضي في النهاية إلى وحدة سياسية تتخذ الطابع الفدرالي عندها يمكن تحقيق الأمن للوطن العربي.

١ .٤ صياغة المنهج الاستراتيجي للأمن القومي العربي

الأمة العربية قوة عظمى لديها الامكانات المادية والبشرية ما يمكنها من تشكيل كيان قومي لتصبح من أهم الكيانات التي تسهم في المجتمع الدولي كقوة فاعلة ومؤثرة، وقد أدرك كامبل بانار مان رئيس وزراء بريطانيا ذلك مع بداية القرن العشرين، فقال: (هناك شعوب في الشرق الأوسط لها كل مقومات الوحدة، فمتى ما اتحدت فستشكل خطراً يهدد مصالح الغرب، ولابد من وجود حاجز بشري يفصل شرق هذه الشعوب عن غربها)، فكانت إسرائيل.

فالأمة العربية بالإضافة إلى ما تمتلكه من مقومات الوحدة التي لا يتسنى لأمة على وجه الأرض من حيث اللغة والدين والتاريخ المشترك والثقافة والقيم الروحية والآمال والآلام المشتركة، فهي تتمتع بموقع استراتيجي إذ تحتل بمركز الأرض (Cantral Land)كما أن لديها كل مقومات الأمن من قوة بشرية، وموارد أولية، ومياه، وزراعة، وطاقة بكل أنواعها النفطية والشمسية. لهذا نجدها تواجه تحديات خارجية تطمع في ثرواتها، وتحول دون وحدتها، لهذا قسمت إلى كيانات مستقلة أمكن السيطرة عليها، وهي النظرية التي وضعها أرسطو للأسكندر المقدوني قبل ميلاد المسيح حينما أرشده إلى أنه لا يمكن السيطرة على الدول التي فتحها إلا بتقسيمها إلى كيانات سياسية تتصارع فيما بينها.

إن الأمة العربية في سبيل تحقيق أمنها الوطني لابد أن تقوم على قاعدتين: وحدة الهدف ووحدة القرار:

١ .٤ .١ وحدة الهدف

لابد للأمة العربية أن يكون لها هدف قومي واحد، فالنبي ﷺ لم يتمكن من توحيد المسلمين رغم تفرقهم إلى كيانات وأفراد إلا بتوحيد الهدف القومي، فعندما نزلت عليه الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ (سورة الشعراء) جمع بني هاشم على العشاء، فقال لهم: (كلمَة واحدة تحكمون بها العرب وتسودون بها العجم)، فقال له أبو لهب: عشر وأبيك، فقال عليه السلام: (لا إله إلا الله محمداً رسول الله)، فرد عليه أبو لهب قائلاً: والله لا نطيق ذلك.

هذا الهدف هو الذي وحد صفوف المسلمين وجمع شملهم، وواجهوا كل التحديات عبر تاريخهم، فالأمة العربية لابد لها من هدف قومي واحد، فهل نستورد هذا الهدف من الولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت وحدتها على (الأمن القومي)، أم من إسرائيل التي أنشأت هذا الكيان تحت هدف (أمن إسرائيل)؟

فالهدف القومي هو الذي يتمثل فيه الولاء بحيث تذوب فيه كل الأهداف الإقليمية إذا ما تعارضت بحيث يكون تحقيقها تحقيقاً للهدف القومي الكبير.

إن الأمة العربية تتوفر لها كل مقومات الدولة العظمى Super Power ولكن التناحر وتصادم المصالح هو الذي يضعف هذه الأمة ويبدد مصالحها ويفرق كلمتها، لقد أصبحت بعض الدول العربية تنظر إلى الأمة من خلال مصلحتها الذاتية طمعاً في السيطرة على باقي الدول وتطاولاً لإثبات الوجود.

إن صياغة الهدف القومي يتطلب بناء القوة الذاتية للأمة، وهي القوة التي تعتمد على عاملين السياسة والاقتصاد. فالعامل السياسي يتطلب وحدة للقرار السياسي وتكوين الأجهزة القادرة على صياغته وتفعيله، وقدرة الأجهزة الصانعة له، فوحدة الهدف القومي تساعد على تسهيل مهمة اتخاذ القرار السياسي المطلوب، والوقوف في مواجهة المخاطر المحتملة والأحداث المتوقعة التي تتربص بالأمة، لكن الأمة العربية تقف عاجزة أمام هذه التحديات بسبب غياب القرار السياسي الموحد.

١ .٤ .٢ وحدة القرار السياسي

إن وحدة القرار السياسي هي التي توجه الأمة للتعامل مع التحديات التي تتعامل معها، وإعداد الخطط الاستراتيجية لحماية أمنها القومي، إن الأمة إذا لم تصنع قراراتها بنفسها فإن جهات خارجية تصنع بدلاً منها تلك القرارات، ولن تكون لصالح الأمة، بل لصالح الجهة التي تصوغ القرار.

وتجربة مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومؤتمرات القمة تؤكد على إمكانية توحيد الأهداف وصياغة القرارات وتوحيدها داخل الأمة العربية، ولابد من تخطيط استراتيجي مرحلي لأمد طويل خصوصاً وإن غياب القطبين يتيح الفرصة لتوحيد الجهود، داخل الأمة العربية.

١ .٥ الخلاصـــة

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي تكون الأمة العربية قد دخلت في مرحلة جديدة بعيداً عن التمزق الفكري والايديولوجي، لكنها في حاجة إلى إعادة حساباتها وتقديم تنازلات اقليمية لحساب الأمن القومي العربي.

والعولمة تشكل تحدياً كبيراً للأمة، لكنه تحد ليس بالخطورة التي قد تعصف بوحدتها، فالعولمة من أهدافها إنشاء شرق أوسط كبير يمتد من باكستان شرقاً إلى الأطلسي غرباً، وهذا المخطط وإن كان يحمل روح التحدي للأمة إذ أنه سوف يتسبب في ذوبان القومية العربية بسبب ضم بعض دول الجوار أمثال تركيا وإسرائيل وإيران وأفغانستان والباكستان، فهذه الدول فيما عدا إسرائيل هي دول إسلامية كما أن العرب يشكلون المساحة الأكبر، فبدون وحدة في القرار ووحدة في الأهداف، فإن الأمة العربية لن يكون لها وجود إلا في اللغة، وهذا يتطلب مواجهة هذه التحديات عن طريق الآتي:

١ .٥ .١ تفعيل دور الجامعة العربية

يجب تفعيل دور الجامعة العربية وإعادة صياغة نظامها بحيث تصبح قادرة على المساهمة في تحديد الأهداف وصناعة القرارات القومية، وهذا لا يتأتى من خلال الإدارة الحالية، بل لابد أن تدار بشكل استراتيجي، وأن تضع لها خطة استراتيجية تنتهي بوحدة الأمة على غرار الاتحاد الأوروبي، مع أن مقومات الوحدة في العالم العربي أكثر بكثير من عواملها سواء في الاتحاد الأوروبي أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية.

١ .٥ .٢ التكامل الاقتصادي

لابد أن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي، فالدول العربية منقسمة إلى قسمين دول غنية يفوق دخلها بشكل نسبي بعض الدول الكبرى مثل الإمارات وقطر، ودول هي تحت مستوى خط الفقر كاليمن، مما يستدعي

التكامل الاقتصادي والاستثمار البيني في سبيل دعم التنمية الاقتصادية داخل الأمة العربية.

كما أن العمالة الآسيوية أصبحت تهدد مستقبل دول الخليج خصوصاً إذا توسعت في العمل الديمقراطي، وأصبح للعمالة الوافدة حظ في الانتخابات والترشيح، فالعمالة العربية كفيلة بوضع حد لهذه التحديات.

١ .٥ .٣ تشجيع التعدد والثقافي العالمي

إن العولمة الأمريكية تمثل ثقافة واحدة، وهو ما يكثف المواجهة مع العولمة، فالتعدد الثقافي العالمي، وذلك بوجود ثقافة فرانكفونية وهو ما تسعى فرنسا لفرضه داخل لبنان، والثقافة الصينية، وإن كانت محدودة كل ذلك يخفف الضغط على الثقافة العربية والإسلامية، ويفتح الحوار بين الحضارات وليس فرض حضارة على أخرى.

١ .٥ .٤ تشجيع وإنشاء مراكز الدراسات الاستراتيجية

إن مراكز الدراسات الاستراتيجية هي التي تتولى على الدوام المساعدة على إعداد القرار سواء كان في القطاع الأهلي أو الحكومي, هذه المراكز كفيلة بالبحث والدراسة وإجراء الحوار والتخطيط ولابد من الاستعانة بها والتخفيف من الاعتماد على الاستشارات التي تبنى على رأي الفرد.

المراجع

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، سعد الدين: النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ط٣ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢.

الأيوبي، هيثم: الأمن القومي العربي والوحدة العربية، مقال شؤون عربية عدد (٤٢) سبتمبر ١٩٨٥ صفحة ١٤٨ ١٥٩.

بشارة، عبدالله: تجربة مجلس التعاون الخليجي، بحث خطوة أم عقبة على طريق الوحدة العربية، عمان: منتدى الفكر العربي ١٩٨٥ سلسلة الحوارات العربية.

جهاد، عودة: نظرية الأمن القومي العربي مقال المستقبل العربي السنة ١٨ العدد ٧٨.

حرب، اسامة الغزالي، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، بحث، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٨ (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم).

سعيد، عدلي حسن: الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه كتاب ١٩٧٧.

شقير، محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦.

عشقي، أنور ماجد، العولمة وأبعادها الاستراتيجية، بيروت، دار الخضر، اصدارات مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية ٢٠٠١ .

مطر، جميل وهلال، علي الدين: النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسة العربية ط٣ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ ط٥ ١٩٨٦ .

مكنمارا، روبرت، جوهر الأمن ترجمة يونس شاهين القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر عام ١٩٧٠ .

نقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧ .

هلال، علي الدين، الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مقال شؤون عربية العدد ٣٥ يناير ١٩٨٤ .

ـــــــــــــــ، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم ورقة عمل منتدى الفكر العربي، عمان سلسلة الحوارات العربية ٢١ و٢٢ ابريل ١٩٨٦ .

هويدي، أمين، أحاديث في الأمن العربي، بيروت: دار الوحدة ١٩٨٠ .

ـــــــــــــــ، الأمن العربي في مواجهة إسرائيل .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Encyclopedia Britanica

Encyclopedia Americana

Arms Control: Reading from Scientific American. San Francisco: W.H. Fremand and Co. 1973

Brezinski, zbigniew, Betwchtwo Ages:

America_s Role in the Technetrol Era. Newyork

Penquin Books 1970

Cordesman, Anthony H. The Gulf and The Search for Stratigic Stability

Saudi Arabia Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab Israeli Military Balance, Boulder, Colo: West view Press 1984.